Journal of the Faculty of Arts (JFA)

Volume 78 | Issue 4 Article 16

10-1-2018

Quizzical Question with Null Question Particle: Is the Underlying Particle 'Al-Hamza' or 'Hal'?

Omar Youssef Okasha
Associate Professor - Faculty of Arts, Yarmouk University

Follow this and additional works at: https://jfa.cu.edu.eg/journal

Part of the Arabic Language and Literature Commons

Recommended Citation

Okasha, Omar Youssef (2018) "Quizzical Question with Null Question Particle: Is the Underlying Particle 'Al-Hamza' or 'Hal'?," *Journal of the Faculty of Arts (JFA)*: Vol. 78: Iss. 4, Article 16.
DOI: 10.21608/jarts.2018.83549
Available at: https://jfa.cu.edu.eg/journal/vol78/iss4/16

This Book Review is brought to you for free and open access by Journal of the Faculty of Arts (JFA). It has been accepted for inclusion in Journal of the Faculty of Arts (JFA) by an authorized editor of Journal of the Faculty of Arts (JFA).

الاسْتِفْهامُ التَّصْديقِيُّ "الْمَحْذوفُ" الأَداة: أهُوَ عَلى تَقْديرِ (الْهَمْزَةِ) أَمْ (هَلْ)؟ (*)

د. عمر يوسف عكاشة حَسَن
أُسْتاذ مُشارِك في نَحْوِ العربيَّةِ وَتَراكيبِها
مركز اللغات وَقِسْمُ اللُّغَةِ العَرَبِيَّة،
جامعة اليرموك، إربد/الأردنّ

الملخص

يَتَناوَلُ الْبَحْثُ الْحالِيُّ الاسْتِفْهامَ التَّصْديقِيَّ الْمُعْتَمِدَ عَلى التَّنْغيم، الآتِيَ خلْواً مِنْ أَيِّ أَداةٍ "مَبْنَوِيَّةٍ" للاسْتِفْهام، لِيُجَلِّيَ أَمْرَ الأَداةِ الأَنْسَبِ في "التَّقْدير": أَتَكونُ (هَمْزَةَ الاسْتِفْهام) أَمْ (هَل)؟ فَمَعْلومٌ أَنَّ النُّحاةَ الْقُدَماءَ ذَهَبوا إِلى تَقْديرِ (الْهَمْزَةِ) دونَ (هَل) في هذا النَّوْعِ مِنَ الاسْتِفْهام، بَل كَأَنَّ (هَلْ) لَمْ تَرِدْ في الحسْبانِ لَحْظَةَ تَقْديرِهِمُ (الْهَمْزَةَ)، فَلَمْ تَكُنْ ثَمَّ مُفاضَلَةٌ عِنْدَهُمْ بَيْنَ الأَداتَيْنِ في هذا التَّقْدير. بَيْدَ أَنَّ بَعْضَ الأَثْباتِ مِنَ الْباحِثينَ الْمُحْدَثينَ خالَفوا النُّحاةَ في هذِهِ الْمَسْأَلَة، فَلَمْ يَرَوْا بَأْساً في تَقْديرِ (هَلْ) أَوِ (الْهَمْزَة)، سَواء بِسَواء، اسْتِناداً إِلى كَوْنِ كِلْتا الأَداتَيْنِ آتِيَةً لِلاسْتِفْهامِ التَّصْديقِيّ. وَيَذْهَبُ الْباحِثُ مَذْهَباً يُصَوِّبُ فيهِ رَأْيَ النُّحاةِ الْقُدَماء، اعْتِماداً عَلى بَعْضِ الْمُعْطَياتِ اللُّغَوِيَّةِ وَاللُّغَوِيَّةِ التّاريخِيَّة.

(الاستفهام، الاستفهام التصديقي، حذف أداة الاستفهام، تقدير الأداة المحذوفة في الاستفهام)

(*) مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٧٨) العدد (٨) أكتوبر ٢٠١٨.

Abstract

Quizzical Question with Null Question Particle: Is the Underlying Particle 'Al-Hamza' or 'Hal'?
Omar Yousef Okasha Hasan

The current paper investigates the quizzical, intonational question which lacks an overt question particle. The paper aims to explicate the underlying question particle which is either 'al-hamza' (glottal stop) or 'hal' (yes/no question particle). Classical Arab Grammarians take the 'al-hamza' rather than 'hal' as the covert question particle in this type of questions. They have not even discussed 'hal' as a candidate for the underlying question particle. However, A few modern Arab linguists departed the traditional viewpoint and argued for considering 'hal', as well as 'al-hamza', as the underlying question particle forthequizzical question with null particle. They argue that both particles surface in the quizzical question with overt particle counterpart. The current paper scrutinizes the arguments of Classical Arab Grammarians and posits a different analysis couched in some syntactic and historical linguistic insights.

(Interrogation in Arabic, Deletion of the Interrogation particle, Al-Hamza, Hal)

المقدمة:

الأَصْلُ في الاسْتِفْهامِ التَّصْديقِيّ

ساقَ (فَيْصَل صفا) سَبْعَةَ شَواهِدَ مَشْهورَة قالَ إِنَّ (ابْنَ هِشام) أَوْرَدَها لِيَحْتَجَّ بِها عَلى جَوازِ حَذْفِ (هَمْزَةِ الاسْتِفْهامِ)[١] مِنْ حَيْثُ كانَتْ هِيَ أَصْلَ أَدَواتِ الاسْتِفْهام[٢]. هذِهِ الشَّواهِدُ السَّبْعَةُ هي:

١. فَوَاللهِ ما أَدْري، وَإِنْ كُنْتُ داريا ... **بِسَبْعٍ رَمَيْنَ أَمْ بِثَمانٍ؟**(٣)

٢. طَرِبْتُ، وَما شَوْقاً إِلى الْبيضِ أَطْرَبُ ... وَلا لَعِباً مِنّي، **وَذو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟**(٤)

٣. ثُمَّ قالوا: **تُحِبُّها؟** قُلْتُ: بَهْراً ... عَدَدَ الرَّسلِ وَالْحَصى وَالتُّرابِ(٥)

٤. ﴿**وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّها عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَني إِسْرائيل**﴾(٦).

٥. ﴿وَكَذلِكَ نُري إِبْراهيمَ مَلَكوتَ السَّمواتِ وَالأَرْضِ وَلِيَكونَ مِنَ الْموقِنين. فَلَمّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأى كَوْكَباً، قالَ: **هذا رَبّي** فَلَمّا أَفَلَ قالَ: لا أُحِبُّ الآفِلين. فَلَمّا رَأى الْقَمَرَ بازِغاً، قالَ: **هذا رَبّي** فَلَمّا أَفَلَ قالَ: لَئِن لَمْ يَهْدِني رَبّي لَأَكونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضّالّين. فَلَمّا رَأى الشَّمْسَ بازِغَةً، قالَ: **هذا رَبّي** هذا أَكْبَر. فَلَمّا أَفَلَتْ قالَ: يا قَوْمِ إِنّي بَريءٌ مِمّا تُشْرِكون﴾(٧).

٦. ﴿إِنَّ الَّذينَ كَفَروا سَواءٌ عَلَيْهِمْ **أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ** لا يُؤْمِنون﴾(٨).

٧. "... ما مِنْ عَبْدٍ قالَ: لا إِلهَ إِلّا اللهُ ثُمَّ ماتَ عَلى ذلِكَ إِلّا دَخَلَ الْجَنَّة. قُلْتُ: **وَإِنْ زَنى وَإِنْ سَرَق؟** قالَ: وَإِنْ زَنى وَإِنْ سَرَق. قُلْتُ: **وَإِنْ زَنى وَإِنْ سَرَق؟** قالَ: وَإِنْ زَنى وَإِنْ سَرَق. قُلْتُ: **وَإِنْ زَنى وَإِنْ سَرَق؟** قالَ: وَإِنْ زَنى وَإِنْ سَرَق عَلى رغْمِ أَنْفِ أَبي ذَرّ ..."(٩).

وَمَعْلومٌ أَنَّ النُّحاةَ يُقَدِّرونَ (هَمْزَةَ اسْتِفْهامٍ) مَحْذوفَةً في تِلْكَ الشَّواهِدِ كُلِّها(١٠)، وَقَد تعَجَّبَ (فَيْصَل صفا) مِنْ تَقْديرِهِمْ (هَمْزَةَ الاسْتِفْهامِ) في تِلْكَ الشَّواهِدِ وَأَمْثالِها دونَ (هَلْ)، رغْمَ أَنَّ كِلْتا الأَداتَيْنِ آتِيَةٌ لِلاسْتِفْهامِ التَّصْديقِيّ. وَقَدْ صرَّحَ بِأَنَّ الأَساسَ الَّذي اضطَرَّ النُّحاةَ إِلى الْقَوْلِ بِجَوازِ حَذْفِ (هَمْزَةِ الاسْتِفْهامِ) دونَ (هَلْ)–في تِلْكَ الشَّواهِدِ وَغَيْرِها–، أَنَّهُمْ عَدّوا (الْهَمْزَةَ) أَصْلَ أَدَواتِ الاسْتِفْهام(١١). وَلَقَدْ يُظَنُّ أَنَّ أَساسَ النُّحاةِ هذا أَمْرٌ غَيْرُ مَعْقولٍ وَلا مَقْبول، لأَنَّ عَدَّهُمُ (الْهَمْزَةَ) أَصْلَ أَدَواتِ الاسْتِفْهام مُجَرَّدُ تَصَوُّرٍ مِنْهُم أَوِ

اجْتِهادٍ مَحْض، ظَنّوا بَعْدَهُ أَنَّ هذا التَّصوُّرَ، أَوِ الاجْتِهادَ، هُوَ جُزْءٌ مِنْ حَقائِقِ اللُّغَة، فَانْطَلَقوا مِنْ هذا الظَّنِّ وَبَنَوْا عَلَيْهِ ظَنّاً آخَرَ هُوَ حَصْرُ جَوازِ الْحَذْفِ بِالْهَمْزَةِ (أَوِ الأَلِف) الَّتي حَسِبوها أَصْلَ أَدَواتِ الاسْتِفْهام!

قالَ (فَيْصَل صَفا): "لَقَدْ كانَ الأَساسُ في أَنْ خَصَّ النُّحاةُ (أَلِفَ) الاسْتِفْهامِ بِهذا الْحُكْم هُوَ عَدّهم إِيّاها-كَما سَبَقَتِ الإِشارَة- أَصْلَ أَدَواتِ الاسْتِفْهام. لكِنَّنا إِذا ما أَخَذْنا في الْحسْبانِ اشْتِراكَ (الأَلِفِ) وَ(هَلْ) في الاسْتِفْهامِ عَنِ التَّصْديق (= النِّسْبَة)، جازَ لَنا الْقَوْلُ بِجَوازِ حَذْفِ أَيٍّ مِنَ الأَداتَيْن إِذا دَلَّتْ عَلى وُجودِها قَرينَةُ (التَّنْغيم) أَوْ أَيَّةُ قَرينَةٍ أُخْرى مُناسِبَة حينَ لا يَكونُ التَّرْكيبُ مَنْطوقاً، إِذْ ما الَّذي يَمْنَعُ مِنْ أَنْ نَعُدَّ الْمَحْذوفَ هُوَ (هَلْ) في كُلِّ تَرْكيبٍ مُشابِهٍ لِلشّاهِدِ الثّالِث في (٣)؟ أَيْ: ما الَّذي يَمْنَعُ مِنْ أَنْ يَكونَ التَّرْكيبُ قَبْلَ الْحَذْفِ هُوَ: (هَلْ تُحِبُّها؟)-عَلى قِراءَةِ الاسْتِفْهام؟ لِمَ أَوْجَبوا تَقْديرَ (الأَلِف)؟ لا سَبَبَ هُناكَ غَيْرُ افْتِراضِ أَنَّ (الأَلِفَ) أَصْلُ أَدَواتِ الاسْتِفْهام. هذا، وَقَدْ جَوَّزَ (سَمير ستيتيَّة)[١٢] حَذْفَ (هَلْ)-كَما جازَ حَذْفُ (الأَلِف)- لاشْتِراكِ الأَداتَيْنِ في الاسْتِفْهامِ عَنِ التَّصْديق"[١٣].

أَقول: لا يَسْتَطيعُ الْمَرْءُ تَصْويبَ رَأْيِ النُّحاةِ بِإِطْلاق، كَما لا يَسْتَطيعُ-في الْحَقيقَةِ- تَصْويبَ رَأْيِ (فَيْصَل صَفا) بِإِطْلاق. ذلِكَ أَنَّ **تَراكيبَ الاسْتِفْهامِ الَّتي جاءَتْ في اللُّغَةِ خَلْواً مِنْ أَداةِ الاسْتِفْهام (أَيِ التَّصْديقِيّ)، لا يَصِحُّ أَنْ تُوَصَّفَ أَصْلاً بِالْقَوْلِ: إِنَّ أَداةَ الاسْتِفْهامِ مَحْذوفَةٌ مِنْها، لأَنَّهُ-بِكُلِّ بَساطَةٍ- لَيْسَ ثَمَّ حَذْفٌ لأَداةِ الاسْتِفْهامِ التَّصْديقِيّ، لأَنَّ الأَصْلَ اللُّغَوِيَّ التّارِيخِيَّ في الاسْتِفْهامِ التَّصْديقِيِّ نَفْسِهِ أَنْ يَكونَ خَلْواً مِنْ أَيِّ أَداةٍ لِلاسْتِفْهامِ التَّصْديقِيّ. فَتَراكيبُ الاسْتِفْهامِ السّالِفَةُ وَغَيْرُها، الْواردَةُ دونَ أَداةِ اسْتِفْهام-سَواء كانَتْ (هَلْ) أَوِ (الْهَمْزَة)-، آتِيَةٌ حَسَبَ الأَصْلِ، وَلا شَيْءَ**

آخَر. لأَنَّهُ–بِبَساطَةٍ أَشَدَّ– إذا كانَتْ تَأْدِيَةُ الاسْتِفْهامِ التَّصْدِيقِيِّ بِالاعْتِمادِ عَلى نَغْمَةِ الاسْتِفْهامِ وَحْدَها، أَيْ دونَ الاسْتِعانَةِ بِأَيٍّ مِنَ (الْهَمْزَةِ) أَوْ (هَلْ)، أَمْراً مُمْكِناً بَلْ أَمْراً واقِعاً في اللُّغَة، وَهُوَ لا يُخِلُّ إِطْلاقاً بِشَيْءٍ مِنَ الوَظِيفَةِ الإِبْلاغِيَّةِ التي لِهذا الاسْتِفْهام، فَإِنَّ فيهِ دَليلاً كافِياً عَلى أَنَّ دِلالَةَ الاسْتِفْهامِ التَّصْدِيقِيِّ مُتَأَتِّيَةٌ في الأَصْلِ مِنْ غَيْرِ الأَداة.

إِنَّ الاعْتِمادَ عَلى النَّغْمَةِ، أَوِ التَّنْغيم، قَرينَةً وَحيدَةً دالَّةً عَلى الاسْتِفْهامِ التَّصْدِيقِيّ، إِنَّما يُمَثِّلُ الأَصْلَ أَوِ الْمَرْحَلَةَ الأولى، هُوَ اسْتِخْدامٌ مُنْحَدِرٌ إِلَيْنا مِنْ قَديم، مِنْ مَرْحَلَةٍ لَمْ يَكُنْ قَد تدَرَّجَ الإِنْسانُ فيها بَعْدُ في مَدارِجِ الْفِكْر، وَما أَداةُ الاسْتِفْهامِ التَّصْدِيقِيِّ في هذِهِ السَّبيلِ إِلّا تَطْويرٌ لُغَوِيٌّ لاحِقٌ قامَ بِهِ النّاطِقُ اللُّغَوِيُّ في مَرْحَلَةٍ مُتَأَخِّرَة. وَالْحَقيقَةُ أَنَّ تَطَوُّرَ وَعْيِ النّاطِقِ اللُّغَوِيّ، وَتَفَتُّحَ مَداركِهِ عَلى الْعالَمِ مِنْ حَوْلِهِ في مَراحِلَ تالِيَة، جَعَلاهُ لا يَقْنَعُ مِنَ الأَمْرِ بِالنَّغْمَةِ، أَوِ التَّنْغيمِ وَحْدَهُ، لِلدِّلالَةِ عَلى الاسْتِفْهام، فَشَرَعَ يُخَصِّصُ أَوْ يَسْتَحْدِثُ أَداةً لِهذا الْغَرَض. وَأَرى أَنَّ تَخْصيصَ أَداةٍ ما، أَوِ اسْتِحْداثَ أَداةٍ لِتَنْهَضَ بِدَوْرٍ دِلالِيٍّ ما أَوْ وَظيفَةٍ تَرْكيبِيَّةٍ ما، إِنَّما يُعَبِّرُ عَنْ مَرْحَلَةٍ مُتَطَوِّرَةٍ مِنْ تَرَقّي الإِنْسانِ وَتَقَدُّمِ تَفْكيرِه.

إِنَّ تَنْغيمَ الْجُمْلَةِ تَنْغيماً مُفارِقاً تَنْغيمَ الإِخْبار، مُلابِساً تَنْغيمَ الاسْتِفْهامِ الْمَعْهود، هُوَ ما كانَت تَكْتَفي بِهِ اللُّغَةُ في مَراحِلِها القَديمَةِ الأولى. يَدُلُّنا عَلى هذا أَنَّ اللَّهجاتِ العَرَبِيَّةَ المَحْكِيَّةَ اليَوْم، إِضافَةً إِلى كَثيرٍ مِنَ اللُّغاتِ الحَيَّة، تَخْلو تَماماً مِنْ أَيِّ أَداةٍ مَبْنَوِيَّةٍ تُخَصِّصُها لِلاسْتِفْهامِ التَّصْدِيقِيّ. وَقَدْ أَشارَ (برجشتراسر) إِلى أَنَّ اللُّغاتِ كُلَّها، أَوْ أَكْثَرَها، يُؤَدّي هذا النَّوْعَ مِنَ الاسْتِفْهامِ "بِنَغْمَةٍ خاصَّةٍ بِالاسْتِفْهامِ عَلى العُموم، أَوْ بِالاسْتِفْهامِ عَنِ الجُمْلَةِ خُصوصاً، بِخِلافِ الإِخْبار"(١٤). وَأَخَواتُ العَرَبِيَّةِ مِنَ اللُّغاتِ الجزرِيَّة، تَعْرِفُ كُلُّها تَأْدِيَةَ

هذا النَّوْعِ مِنَ الاسْتِفْهامِ بالاسْتِغْناءِ "عَنْ كُلِّ إِشارَةٍ إِلَيْهِ إِلا النَّغْمة"[١٥]. مَعْنى هذا أَنَّ كَثْرَةً كاثِرَةً مِنَ اللُّغاتِ تَسْتَغْني تَماماً عَنْ أَداةِ الاسْتِفْهامِ التي يُطْلَبُ بِها التَّصْديقُ، أَوِ الإِجابَةُ بِـــ(نَعَم) أَوْ (لا). وَنَظيرُ هذا الاسْتِفْهامِ الْمُتَحَدَّثِ عَنْهُ ما نَجِدُهُ في قَوْلِ رَسولِ اللهِ–صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–: "يا أَبا ذَرّ، **عَيَّرْتَهُ بِأُمِّه؟ أَرادَ: أَعَيَّرْتَهُ بِأُمِّه؟**"[١٦].

الْقَوْلُ بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ أَوْلى

إِذَن، فَإِنَّ سَبْعَةَ الشَّواهِدِ الْماضِيَة، الَّتي أَوْرَدَها (فَيْصَل صَفا)، وَالنُّحاةُ مِنْ قَبْلِه، وَهِيَ الشَّواهِدُ الآتِيَةُ خَلْواً مِنْ أَداةِ الاسْتِفْهامِ التَّصْديقِيّ، إِنَّما هِيَ آتِيَةٌ عَلى الأَصْل، وَلا حَذْفَ فيها حَسَبَ الأَصْلِ التّاريخِيِّ الْمُرَجَّح. هذا ما أَراه في الْمَسْأَلَة، وَلَكِنْ إِن نحْنُ تَجاوَزْنا هذا الرَّأْيَ، وَسايَرْنا النُّحاةَ وَ(فَيْصَل صَفا)، وَسَلَّمْنا–جَدَلاً– بِوُجودِ حَذْفٍ لأَداةِ الاسْتِفْهامِ التَّصْديقِيّ: أَفَتَكونُ الأَداةُ الْمَحْذوفَةُ (الْهَمْزَةَ) أَمْ (هَلْ)؟ أَرى أَنَّ الْبِنْيَةَ الْمُضْمَرَةَ الأَنْجَحَ دائماً هِيَ الْبِنْيَةُ الَّتي تَكونُ أَخْصَر، فَإِنَّ الْقَوْلَ بِحَذْفِ الْبِنْيَةِ الأَخْصَرِ دائماً أَوْلى بِالْقَبولِ مِنْ غَيْرِه، وَلَعَلَّهُ بِسَبَبٍ مِنْ هذا كانَ قَوْلُ السّادَةِ الْعُلَماءِ بِحَذْفِ ما كانَ حَرْفاً أَهْوَنَ مِنَ الْقَوْلِ بِحَذْفِ ما كانَ اسْماً[١٧]، قالَ (ابْنُ هِشامٍ الأَنْصارِيُّ)–مَثَلاً أَوَّلاً– في سِياقِ كَلامِهِ عَلى الْكاف: "وَالْقَوْلُ بِزِيادَةِ الْحَرْفِ أَوْلى مِنَ الْقَوْلِ بِزِيادَةِ الاسْم"[١٨].

وَقَدْ أَوْرَدَ (الْعِزُّ بْنُ عَبْدِ السَّلام)–مَثَلاً ثانِياً– عِدَّةَ تَقْديراتٍ مُتَفاوِتَةِ الْبِنْيَة، في سِياقِ كَلامِهِ عَلى نَزْعِ الْمُضافِ وَإِقامَةِ الْمُضافِ إِلَيْهِ مقامَهُ في قَوْلِ مَوْلانا–تَبارَكَ وَتَعالى–: ﴿فَما أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلا رِكاب﴾[١٩]، **وَرَأى أَنَّ أَحْسَنَ تَقْديرٍ هُوَ التَّقْديرُ الأَخْصَر.** قال: إِنَّ التَّقْديرَ في الآيَةِ آتٍ عَلى إِيقاعِ: "فَما أَوْجَفْتُمْ عَلى أَخْذِهِ، أَوْ عَلى حِيازَتِهِ، أَوْ عَلى اغْتِنامِه، أَوْ عَلى

تَحْصيلِه، فَيُقَدَّر مِنْ هذِهِ الْمَحْذوفاتِ أَخَفُّها وَأَحْسَنُها وَأَفْصَحُها وَأَشَدُّها مُوافَقَةً لِلْغَرَضِ في هذِهِ الآيَة، **فَتَقْدير (أَخْذِهِ) هاهُنا أَحْسَنُ مِنْ تَقْديرِ (اغْتِنامِهِ) لأَنَّهُ أَخْصَر...**"[٢٠].

وَيَتَأَسَّسُ عَلى ذلكَ أَنْ يُقالَ إِنَّ اطِّراحَ الْعُنْصُرِ اللُّغَوِيِّ الأَخْصَرِ مِنَ التَّرْكيبِ أَوْلى وَأَسْلَمُ مِنَ الآخَر، وَواضِحٌ أَنَّ (هَمْزَة الاسْتِفْهام) (أ–) تَتَكَوَّنُ مِنْ صَوْتَيْن: صامِتٍ (هو الهمزة)، فَصائِتٍ قَصيرٍ (هُوَ الْفَتْحَةُ الْقَصيرَة)، أَمّا (هَل: ه–ل) فَتَتَكَوَّنْ مِنْ ثَلاثَةِ أَصْوات: صامِتٍ (هو الهاء)، فَصائِتٍ قَصيرٍ (هُوَ الْفَتْحَةُ الْقَصيرَة)، فَصامِتٍ (هو اللّام). لِذا أَجِدُ اطِّراحَ (الْهَمْزَةِ) أَسْهَلَ مِنِ اطِّراحِ (هَلْ) مِنَ النّاحِيَةِ التَّحْويلِيَّة.

وَقَدْ رَجَّحَ الْباحِثُ، في بَحْثٍ سابِق، أَنْ تَكونَ **(هَمْزَةُ الاسْتِفْهامِ) أَقْدَمَ ظُهوراً مِنْ (هَلْ) في التَّعْبيرِ عَنِ الاسْتِفْهامِ التَّصْديقِيِّ في الْعَرَبِيَّة**، بِثَلاثَةِ أَنْواعٍ مِنَ الْمُرَجِّحات: مُرَجِّحاتٍ صَوْتِيَّةٍ وَبِنائِيَّةٍ صيغِيَّة، وَمُرَجِّحاتٍ تَرْكيبِيَّةٍ جُمْلِيَّة، وَمُرَجِّحاتٍ نَصِّيَّة، بَلَغَ عَدَدُ الْمُرَجِّحاتِ الإِجْمالِيُّ عَشْرَة. فَمِنَ الْمُرَجِّحاتِ الصَّوْتِيَّةِ–مَثَلاً– الَّتي قَد تُشيرُ إِلى قِدَمِ (الْهَمْزَةِ): أَنَّ **الْهَمْزَةَ–في الْعَرَبِيَّةِ وَأَخَواتِها اللُّغاتِ الجزريَّة– رَكيزَةٌ صَوْتِيَّةٌ لا يَتَعَيَّنُ نُطْقُ أَيِّ صائِتٍ أَوْ صامِتٍ فيها دونَ الْهَمْزَة.** فَيَصْعُبُ كَثيراً نُطْقُ الْصَّوائِتِ الْقَصيرَةِ وَحْدَها عَلى النَّحْو: (– ـُ –)، وَبَدَلاً مِنْهُ نَجِد: (إ–) (أ–ُ) (أ–)–عَلى التَّوالي–، وَكَذا بِالنِّسْبَةِ لِلصَّوائِتِ الطَّويلَة، إِذْ يَصْعُبُ أَيْضاً–عَلى غَيْرِ الْمُتَخَصِّصينَ أَوِ الْمُدَرَّبينَ– نُطْقُها وَحْدَها هكَذا: (––) (––) (––)، فَتُجْتَلَبُ الْهَمْزَةُ لِتَحْقيقِ نُطْقِها، هكَذا: (أ––) (أ––) (أ––). وَالشَّيْءُ نَفْسُهُ يُقالُ في حالِ نُطْقِ الصَّوامِتِ غَيْرِ الْمَتْبوعَةِ بِأَيِّ صائِت، فَلا نَقول: (بْ، تْ، ثْ، جْ، دْ،...)،

بَلْ: (إبْ، إتْ، إثْ، إجْ، إدْ،...). وَهذِهِ هِيَ "طَرِيقَةُ" (الْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ الفراهيدِيّ) (١٧٥ه) الْمَشْهورَةُ في "تَذَوُّقِهِ الْحُروف"[٢١].

وَمِنْهُ، أَيْضاً، أَنَّ **الْهَمْزَةَ هِيَ الْوَسيلَةُ الْوَحيدَةُ الَّتي تَوَسَّلَتْ بِها الْعَرَبِيَّةُ، وَأَخَواتُها، لِفَضِّ الْمَحْظورِ الصَّوْتِيِّ أَوِ الْفونولوجِيِّ، الْمُتَمَثِّلِ في الْبَدْءِ بِصَوْتَيْنِ صامِتَيْنِ مُتَتالِيَيْنِ** (البَدء بِساكِن حسبَ تَعْبيرِ العُلَماءِ القُدَماء). وَقَدْ يَكْفي، لِنَتَأَكَّدَ مِنْ أَهَمِّيَّةِ الْهَمْزَةِ وَقِدَمِها، أَن نَعْلَمَ أَنَّ **كُلَّ مَقْطَعٍ في اللُّغاتِ الْجَزَرِيَّةِ إِمّا أَنْ يَبْدَأَ بِصَوْتٍ صامِتٍ واحِدٍ، أَوْ بِهَمْزَة**، وَذلِكَ أَنَّهُ لا يُبْتَدَأُ فيها بِصَوْتَيْنِ صامِتَيْنِ مُتَتالِيَيْن، فَتُضافُ الْكَسْرَةُ قَبْلَ الصّامِتِ الأَوَّل، ثُمَّ تُجْتَلَبُ الْهَمْزَة.

وَأَكْثَرُ مِنْ ذلِكَ، وَقَبْلَهُ، أَنَّ (داود عَبْده) ذَهَبَ بِأَدِلَّةٍ كَثيرَة، قَبْلَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعينَ سَنَةً، إِلى أَنَّ كُلَّ أَلِفٍ في الأَفْعالِ الْمَزيدَة، وَكُلَّ أَلِفٍ في اسْمِ الْفاعِلِ، وَكُلَّ أَلِفٍ في الْمُثَنّى، إِنَّما هِيَ في الأَصْلِ هَمْزَة. وَكانَ مِمّا أَوْرَدَهُ "أَنَّ الْبِنْيَةَ الْعَميقَةَ لِصيغَةِ **(فاعَلَ)** هِيَ: **(فَأْعَلَ)**، وَلِصيغَةِ **(تَفاعَلَ)** هِيَ: **(تَفَأْعَلَ)**، وَلِصيغَةِ **(افْعالَّ)** هِيَ: **(اِفْعَأْلَلَ)**، وَلِصيغَةِ **(يَفْعَلانِ)**: **(يَفْعَلَأْنِ)**، وَلِصيغَةِ **(فاعِل)** هِيَ **(فَأْعِل)**، وَأَنَّ الْهَمْزَةَ سَقَطَتْ مِنْ هذِهِ الصِّيَغِ وَأُطيلَتِ الْفَتْحَةُ السّابِقَةُ لَها (كَما سَقَطَتِ الْهَمْزَةُ الثّانِيَةُ في مِثْلِ أَأْمَنَ، مَثَلاً، وَأُطيلَتِ الْفَتْحَةُ السّابِقَةُ لَها فَأَصْبَحَتْ: (آمَنَ)، وَكَما سَقَطَتِ الْهَمْزَةُ وَأُطيلَتِ الْعِلَّةُ الْقَصيرَةُ ("الْحَرَكَة") السّابقة لَها في مِثْلِ (راس) وَ(بير) وَ(شوم) في اللَّهجاتِ الْمُعاصِرَة"[٢٢].

وَلَيْسَ يَعْني كُلُّ ذلِكَ وَغَيْرِه، في هذا السِّياق، سِوى أَنَّ (هَمْزَةَ الاسْتِفْهام) أَقْدَمُ مِنْ (هَلْ) في تَأْدِيَةِ الاسْتِفْهامِ التَّصْديقِيِّ في الْعَرَبِيَّة. وَلَيْسَ يَعْني قِدَمُ الْهَمْزَةِ–هٰهُنا– سِوى أَصالَتِها. وَإِنَّ الْقَوْلَ بِقِدَمِ (هَمْزَةِ الاسْتِفْهامِ)، أَوْ

أَصالَتِها، **أَمْرٌ يَتَناسَبُ–تارَةً أُخْرى– مَعَ مُقْتَضَياتِ التَّطَوُّرِ، أَوِ التَّغَيُّرِ اللُّغَوِيِّ، المَلْموحِ فيهِ التَّدَرُّجُ**، ذلكَ أَنَّ بِرَأْيِنا هذا نَكونُ قَدْ قُلْنا بِانْتِقالِ الاسْتِفْهامِ التَّصْديقِيِّ مِنْ مَرْحَلَةِ اللّاأَداة اكْتِفاءً بِالتَّنْغيم، وَهِيَ الْمَرْحَلَةُ الأولى، إِلى مَرْحَلَةِ الأَداةِ الأَخْصَرِ ذاتِ الْمَقْطَعِ الْقَصير (هَمْزَةِ الاسْتِفْهام) (أ–)، وَهِيَ الْمَرْحَلَةُ الثّانِيَة، إِلى مَرْحَلَةِ الأَداةِ الأَطْوَلِ نِسْبِيّاً ذاتِ الْمَقْطَعِ الْمُتَوَسِّط (هَلْ)، وَهذِهِ هِيَ الْمَرْحَلَةُ الثّالِثَة، هكَذا:

اِسْتِفْهام تَصْديقِيّ بِلا أَداةٍ مَبْنَوِيَّة–> اِسْتِفْهام تَصْديقِيّ بِالهَمْزَة (أَ...؟)–> اِسْتِفْهام تَصْديقِيّ بِـ(هَلْ...؟)

(Ø) (ص ح) (ص ح ص)

إِذَن، فَعِنْدَما ذَهَبَ السّادَةُ الْعُلَماءُ إِلى أَصالَةِ (هَمْزَةِ الاسْتِفْهام) دونَ (هَلْ)، فَمَذْهَبُهُمْ–مِنَ الْوِجْهَةِ اللُّغَوِيَّةِ التّاريخِيَّة– حَقّ، ذلكَ أَنّا واجِدونَ كَثيراً مِمّا يُمْكِنُ أَنْ يُرَجِّحَ، أَوْ يَعْضُدَ، رَأْيَهُمْ هذا. فَإِذا كانَ لَنا–بَعْدَ ذلكَ– أَن نُقَدِّرَ أَداةً مَحْذوفَةً مِنَ الاسْتِفْهامِ التَّصْديقِيِّ في الْعَرَبِيَّة، فَلَنْ تَكونَ هذِهِ الأَداةُ– بَداهَةً– سِوى الأَداةِ الأَصْلِيَّةِ أَوِ الأَقْدَم، وَهُوَ صَنيعٌ مُصَوَّبٌ أَيْضاً مِنَ المَنْظورِ اللُّغَوِيِّ الْمِعْيارِيِّ–عَلى الأَقَلّ–.

تَوافُقُ الرَّأْيِ مَعَ مَنْهَجِ النَّظَر

يَجِدُ الْباحِثَ رَأْيَ النُّحاةِ مُصَوَّباً–كَرَّةً أُخْرى– حينَ تَدْقيقِ النَّظَرِ في مَنْهَجِهِمُ الَّذي مِنْهُ انْطَلَقوا في بِناءِ رَأْيِهِمْ في الْمَسْأَلَة. فَالْحَقيقَةُ أَنَّهُ طبْقاً لِأَنْظارِ الْقَوْمِ حَوْلَ (هَمْزَةِ الاسْتِفْهامِ) وَ(هَل)، يَجِدُ الْباحِثُ نَفْسَهُ مَدْفوعاً إِلى الْقَوْلِ: إِنَّ مُرْتَأى النُّحاةِ في حَذْفِ (هَمْزَةِ الاسْتِفْهامِ) مِنْ تِلْكَ الشَّواهِدِ السَّبْعَةِ السّالِفَة، دونَ (هَلْ)، أَمْرٌ صَحيحٌ لا غُبارَ عَلَيْهِ إِطْلاقاً، وَلا يُمْكِنُ تَخْطِئَتُهُ بِأَيِّ مِقْدار، ذلِكَ لِأَنَّهُ مُتَوافِقٌ تَماماً مَعَ الْمَنْهَجِ الَّذي أَصَّلوهُ لِلأَداتَيْن. فَإِذا عَمَدْنا إِلى كُلِّ

شاهِدٍ مِنَ الشَّواهِدِ الْفائتَةِ نَدْرُسُه، أَلْفَيْنا قَوْلَ النُّحاةِ بِحَذْفِ (هَمْزَةِ الاسْتِفْهامِ) دونَ (هَل) صَحيحاً بِكُلِّ يُسْرٍ وَاطْمِئْنان، وَفْقاً لِمَنْهَجِهِمُ الَّذي اخْتَطّوهُ:

(١) فَفي الْبَيْت:

فَوَاللهِ ما أَدْري، وَإِنْ كُنْتُ داريا بِسَبْعٍ رَمَيْنَ أَمْ بِثَمانِ؟

يَمْتَنِعُ تَقْديرُ (هَلْ) عِنْدَهُمْ هُنا، لأَنَّهُمْ–بِبَساطَةٍ– قالوا بِـ"**امْتِناعِ أَنْ يُؤْتى لِـ(هَلْ) بِمُعادِل**"(٢٣)، فَلا يَصِحُّ نَحْوُ "**هَلْ** زَيْدٌ قائِمٌ **أَمْ** عَمْرو؟ إِذا أُريدَ بِـ(أَم) الْمُتَّصِلَةُ"(٢٤). قالَ (الْمُرادِيّ) (٧٤٩ه): "وَتَنْفَرِدُ الْهَمْزَةُ، بِأَنَّها لِطَلَبِ التَّصَوُّرِ، نَحْوَ: أَزَيْدٌ في الدّارِ أَمْ عَمْرو؟ وَلِذلِكَ انْفَرَدَتْ بِمُعادَلَةِ (أَم) الْمُتَّصِلَة، لأَنَّها يُطْلَبُ بِها تَعْيينُ أَحَدِ الأَمْرَيْن، وَ(هَل) لا يُطْلَبُ بِها ذلِك"(٢٥). وَقِياساً عَلى هذا قِياساً سَوِيّاً لا يَجوزُ عِنْدَهُمُ التَّقْديرُ: "***هَلْ** بِسَبْعٍ رَمَيْنَ أَمْ بِثَمانٍ؟". وَهذا مُنْطَبِقٌ، تَماماً، عَلى الشّاهِدِ السّادِس، وَهُوَ قَوْلُ رَبِّنا–جَلَّ وَعَلا–: ﴿إِنَّ الَّذينَ كَفَروا سَواءٌ عَلَيْهِمْ **أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ** لا يُؤْمِنون﴾. فَالْواضِحُ أَنَّ مِنْ غَيْرِ الْجائِزِ عِنْدَهُمُ التَّقْديرَ: (إِنَّ الَّذينَ كَفَروا سَواءٌ عَلَيْهِمْ **هَلْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ** لا يُؤْمِنون). وَلِهذا، فَإِنَّ الأَداةَ الْمَحْذوفَةَ، أَوِ الْمُقَدَّرَةَ، لَنْ تَكونَ–في اعْتِقادِهِمْ– سِوى (الْهَمْزَة).

(٢) وَإِذا تَحَوَّلْنا إِلى الْبَيْت:

طَرِبْتُ، وَما شَوْقاً إِلى الْبيضِ أَطْرَبُ وَلا لَعِباً مِنّي، **وَذو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟**

وَجَدْناهُ، هُوَ الآخَر، لا يَصِحُّ فيهِ أَنْ تُقَدَّرَ **(هَل)**، حَسَبَ مُنْطَلَقاتِ النُّحاةِ أَنْفُسِهِم، فَلا يُقالُ عِنْدَهُمْ: (***وَهَلْ** ذو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟)، ذلِكَ أَنَّهُمْ **نَصّوا صَراحَةً عَلى عَدَمِ جَوازِ دُخولِ (هَلْ)** "**عَلى اسْمٍ بَعْدَهُ فِعْل في الاخْتِيار**"(٢٦). قالَ (الرَّضِيُّ) (٦٨٨ه) شارِحاً: إِنَّ الْهَمْزَةَ وَ(هَلْ) "تَدْخُلانِ عَلى الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّة، إِلّا أَنَّ الْهَمْزَةَ تَدْخُلُ عَلى كُلِّ اسْمِيَّةٍ، سَواء كانَ الْخَبَرُ فيها اسْماً أَوْ

فِعْلاً، **بِخِلافِ (هَلْ) فَإِنَّها لا تَدْخُلُ عَلى اسْمِيَّةٍ خَبَرُها فِعْلٌ نَحْو: هَلْ زَيْدٌ قامَ؟** إِلّا عَلى شُذوذ"(٢٧). وَلا شَكَّ في أَنَّ التَّرْكيب: "**هَلْ** ذو الشَّيْبِ **يَلْعَبُ؟**" موقَعٌ إيقاعَ (هَلْ زَيْدٌ **قامَ؟**)، مِنْ حَيْثُ كانَ كِلاهُما آتِياً عَلى وِفاقِ الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ الَّتي "خَبَرُها فِعْل". وَكانَ (سيبَوَيْهِ) (١٨٠ه) قَدْ ذَكَرَ مِنْ قَبْلُ أَنَّ تَقْديمَ الاسْمِ قَبْلَ الْفِعْلِ مَعَ (هَمْزَةِ الاسْتِفْهامِ) جائزٌ: "**وَذلِكَ لأَنَّها حَرْفُ الاسْتِفْهامِ الَّذي لا يَزولُ عَنْهُ إِلى غَيْرِه**، وَلَيْسَ لِلاسْتِفْهامِ في الأَصْلِ غَيْرُه. وَإِنَّما تَرَكوا الأَلِفَ في مَنْ، وَمَتى، وَهَلْ، وَنَحْوِهِنَّ حَيْثُ أَمِنوا الالْتِباس..."(٢٨).

فَإِن نَحْنُ أَرَدْنا أَن نُخالِفَ النُّحاةَ في الْمَسْأَلَةِ بِأَن نَذْهَبَ إِلى تَجْويزِ تَقْديرِ **(هَلْ)** في الْبَيْتِ السّابِقِ–وَغَيْرِه–، كانَ لِزاماً عَلَيْنا أَوَّلاً أَن نُناقِشَ رَأْيَهُمْ مِنَ الأَصْلِ الَّذي انْطَلَقوا مِنْهُ، وَهُوَ قَوْلُهُمْ بِعَدَمِ جَوازِ النَّمَطِ التَّرْكيبِيِّ: (هَل+اسم+فِعْل؟)، هذا بِالضَّبْط، وَهذا بِالتَّحْديد، هُوَ عَيْنُ ما يَفْتَقِرُ إِلى نِقاشٍ وَتَفْنيدٍ وَتَقْليبٍ وَرَجْعِ نَظَر، وَذلِكَ بِأَنْ يُؤْتى–مَثَلاً– بِشَواهِدَ مُتَفاوِتَةٍ مِنْ عُصورٍ مُتَطاوِلَة، وَرَدَ فيها هذا النَّمَطُ الَّذي تُسْتَخْدَمُ فيهِ **(هَلْ)** قَبْلَ الْجُمْلَةِ "الاسْمِيَّةِ الَّتي خَبَرُها فِعْل". عِنْدَها فَقَطْ نَكونُ مُطْمَئِنّينَ إِلى أَنَّنا قَدْ أَصَبْنا حُسْنَيَيْن: أَجَزْنا هذا النَّمَطَ الْمُتَحَدَّثَ عَنْهُ الْفاشِيَ الْيَوْمَ عَلى الأَلْسِنَةِ وَالأَقْلام، وَجَوَّزْنا–مِنْ بَعْدُ– تَقْديرَ **(هَلْ)** في الاسْتِفْهامِ التَّصْديقِيِّ الْمُطَّرَحِ الأَداة. وَحَتّى إِنْ فَعَلْنا ذلك، لَمْ يَضِرْ فِعْلُنا النُّحاةَ بِأَيِّ قَدْر، وَلَمْ يَضُرَّهُمْ بِأَيِّ مِقْدار، لأَنَّ مِنَ الصَّحيحِ جِدّاً أَنَّ رَأْيَهُمْ في مَسْأَلَةِ حَذْفِ الأَداةِ يَبْقى صَحيحاً لأَنَّهُ–بِبَساطَةٍ– مُتَساوِقٌ تَماماً مَعَ الْمَنْهَجِ الَّذي صَدَروا عَنْهُ في الْمَسْأَلَة، فَهُمْ قَدْ وَضَعوا مَنْهَجاً التَزَموا بِه، وَلَمْ يَنْقُضوهُ أَوْ لَمْ يَتَناقَضوا مَعَهُ، في ما صَدَرَ عَنْهُم مِنْ آراء، وَهذا صَنيعٌ عِلْمِيٌّ مُتَقَدِّمٌ جِدّاً، وَلا بَأْسَ–بَعْدَ ذلِكَ– في الْمُخالَفَةِ

الْمَنْهَجِيَّةِ مِنْ أَساسِها لِيُؤَسَّسَ لِآراء في النَّحْوِ جَديدَةٍ تَتَّفِقُ مَعَ مُقْتَضَياتِ الْحَياةِ الْمُعاصِرَةِ وَالتَّغيُّرِ اللُّغَويِّ الْجَديد.

(٣) وَأَمّا قَوْلُ عُمَرَ بْنِ أَبي رَبيعَة:

ثُمَّ قالوا: **تُحِبُّها؟** قُلْتُ: بَهْراً عَدَدَ الرَّمْلِ وَالْحَصى وَالتُّرابِ

فَلا يَجوزُ فيهِ، هُوَ الآخَر، تَقْديرُ (هَلْ)، حسبَ مُقَرَّراتِ السّادَةِ النُّحاةِ أَيْضاً، **لأَنَّ (هَلْ)–في ما هُوَ مَعْروفٌ عِنْدَهُمْ– تُخَصِّصُ الْمُضارِعَ بِالاسْتِقْبال**، وَهذا غَيْرُ الْمُرادِ–بِالتَّأْكيدِ– في الْبَيْت، لأَنَّ حُبَّهُ إِيّاها واقِعٌ حاضِرٌ لا مُسْتَقْبَل، بِدَليلِ ظُهورِ أَماراتٍ مِنْهُ، أَوْ عَلاماتٍ، تَدُلُّ عَلى حُبِّهِ إِيّاها، دَفَعَتِ الْقَوْمَ إِلى أَنْ يَسْأَلوهُ السُّؤالَ: (تُحِبُّها؟). وَهذا واضِحٌ مِنْ مُقَدِّمَةِ الْقَصيدَة:

قالَ لي صاحِبي لِيَعْلَمَ ما بي: أَتُحِبُّ الْقَتولَ أُخْتَ الرَّبابِ؟

قُلْتُ: وَجْدي بِها كَوَجْدِكَ بِالْعَذْ بِ إِذا ما مُنِعْتَ طَعْمَ الشَّرابِ

فَمِمّا تَفْتَرِقُ فيهِ (هَلْ) مِنَ الْهَمْزَةِ "تَخْصيصُها الْمُضارِعَ بِالاسْتِقْبال نَحْوَ: (هَلْ تُسافِر؟)، بِخِلافِ الْهَمْزَة نَحْوَ: (أَتَظُنُّهُ قائِماً؟)"[٢٩]. فَوَجَبَ، حَسَبَ هذا الْمُعْطى في مَنْهَجِهِم، تَقْديرُ (الْهَمْزَةِ) حَسْب. وَمِنْ جانِبٍ آخَر، قَدْ يَصِحُّ أَنَّهُ يُسْتَفْهَمُ بِالْهَمْزَةِ إِذا هَجَسَ في النَّفْسِ إِثْباتُ ما يُسْتَفْهَمُ عَنْه، وَهُوَ الْمَفْهومُ في قَوْلِهِم لَهُ: (تُحِبُّها؟) بِخِلافِ (هَلْ) الَّتي قَدْ يُرادُ بِالاسْتِفْهامِ بِها النَّفْي، "نَحْوَ قَوْلِك: هَلْ يَقْدِرُ عَلى هذا غَيْري؟ أَيْ: ما يَقْدِر، وَيُعَيِّنُ ذلِكَ دُخول "إِلّا" نَحْو: ﴿وَهَلْ نُجازي إِلّا الْكَفور﴾ (سَبَأ ٣٤: ١٧)".

(٤) وَأَمّا قَوْلُ مَوْلانا–تَعالى ذِكْرُهُ–: ﴿**وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّها عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَني إِسْرائيل**﴾، فَهُوَ اسْتِفْهامٌ عَلى مَعْنى الإِنْكارِ الْمُفْضي أَوِ الْمُفْهِمِ لِلنَّفْي، وَكَأَنَّ موسى–عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلام– يُنْكِرُ في قَوْلِهِ هذا أَنْ يَكونَ ما صَدَرَ مِنْ فِرْعَوْنَ تِجاهَهُ وَتِجاهَ قَوْمِهِ نِعْمَةً: "قيلَ: هُوَ مِنْ موسى عليه السَّلامُ

على جهة الإنكار، أيْ: أَتَمُنُّ عَلَيَّ بأنْ ربَّيْتَني ولَيداً وأنتَ قَدِ اسْتَعْبَدتَّ بَني إسرائيل وقَتَلْتَهُمْ؟ **أي: ليست بنعمة**؛ لأنَّ الواجبَ كانَ ألّا تَقْتُلَهُمْ ولا تَسْتَعْبِدَهُمْ فإنَّهُمْ قَوْمي؛ فكيف تَذْكُرُ إحْسانَكَ إلَيَّ على الخُصوص؟! قالَ معناه قتادةُ وغيرُه. وقيلَ: فيهِ تَقْديرُ اسْتِفْهام: أَيْ: أَوَتِلْكَ نِعْمَة؟"(٣٠).

إذَن، فَلِكَوْنِ الْمَفْهومِ مِنَ الآيَةِ الْعَزيزَةِ **الإنْكارَ الْمُؤَدِّيَ إلى مَعْنى النَّفْي**، جاءَ تَقْديرُهُمْ لِلْهَمْزَةِ وَحْدَها، لأَنَّ هذا مِن اخْتِصاصِ الْهَمْزَةِ عِنْدَهُمْ، هِيَ ما يَأْتي للإنْكارِ (أَوِ الإنْكارِ الْمُفْهِمِ لِلنَّفْي)، لكِنَّ (هَل) تَأْتي لِلنَّفْيِ ولا تَأْتي للإنْكار. قالَ (فاضل السّامرّائيّ): "إنَّ الْهَمْزَةَ تَكونُ للإنْكارِ بِخِلافِ (هَلْ)... وَذلكَ نَحْوَ قَوْلِهِ-تَعالى-: ﴿**أَتَعْبُدونَ ما تَنْحِتون**﴾ (الصّافّات ٣٧: ٩٥)، وَكَقَوْلِهِ لِمَنْ ضَرَبَ أَخاه: (أَتَضْرِبُهُ وَهُوَ أَخوك؟)، فَلَيْسَ الْقَصْدُ هُوَ الاسْتِفْهام الْحَقيقِيّ، بَلِ الْمَقْصودُ تَوْبيخُ الْمُخاطَبِ عَلى فِعْلِهِ وَالإنْكارُ عَلَيْه، فَهذا الضَّرْبُ مِنَ الاسْتِفْهامِ مَخْصوصٌ بِالْهَمْزَة وَلا يَصِحُّ بِـ(هَلْ)"(٣١).

وَمِن ناحِيَةٍ أُخْرى، إذا كانَ صَحيحاً أَنَّهُ قَدْ يُرادُ بِالاسْتِفْهامِ بِـ(هَل) النَّفْيُ، فَإنَّ ظاهِرَ كَلامِهِمْ وَما أَتَوْا بِهِ مِنْ شَواهِدَ عَلى هذا، دالّانِ عَلى أَنَّ النَّفْيَ بِـ(هَلْ) يَكونُ حينَ اقْتِرانِها بِـ(إلّا) أَوِ الْباء. قالَ (ابْنُ هِشامٍ) في سِياقِ تبْيانِهِ ما تَفْتَرِقُ فيهِ (هَلْ) مِنَ (الْهَمْزَة): "التّاسِعُ أَنَّهُ **يُرادُ بِالاسْتِفْهامِ بِها النَّفْيُ**"(٣٢)، وَلِذلِكَ دَخَلَتْ عَلى الْخَبَرِ بَعْدَها (إلّا) في نَحْوِ: ﴿**هَلْ** جَزاءُ الإحْسانِ **إلّا** الإحْسان﴾، وَالْباء في قَوْلِهِ:

يَقولُ إذا اقْلَوْلى عَلَيْها وَأَقْرَدَتْ أَلا **هَلْ أَخو عَيْشٍ لَذيذٍ بِدائِمِ؟**

فَإنْ قُلْتَ: قَدْ مَرَّ لَكَ في صَدْرِ الْكِتابِ أَنَّ الْهَمْزَةَ تَأْتي لِمِثْلِ ذلك، مِثْل: ﴿أَفَأَصْفاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنين﴾، أَلا تَرى أَنَّ الْواقِعَ أَنَّهُ-سُبْحانَهُ- لَمْ يُصْفِهِمْ بِذلك؟ قُلْتُ: **إنَّما مَرَّ أَنَّها لِلإنْكارِ عَلى مُدَّعي ذلِك، وَيَلْزَمُ مِنْ ذلكَ الانْتِفاءُ لا أَنَّها**

لِلنَّفْيِ ابْتِداءً، ولِهذا لا يَجوزُ (أَقامَ إِلّا زَيْد) كَما يَجوزُ (هَلْ قامَ إِلّا زَيْد)، ﴿فَهَلْ عَلى الرُّسُلِ إِلّا الْبَلاغُ الْمُبين﴾، ﴿هَلْ يَنْظُرونَ إِلّا السّاعَة﴾"[٣٣]. لِذلكَ كُلِّهِ، أَرى أَنَّ تَقْديرَ النُّحاةِ (هَمْزَةَ الاسْتِفْهامِ) في الآيَةِ الْكَريمَةِ: ﴿**وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّها عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَني إِسْرائيل؟**﴾، مُنْسَجِمٌ- تارَةً أُخْرى- مَعَ مَنْهَجِهِم.

ثَمَّةَ أَمْرٌ آخَرُ بالِغُ الأَهَمِّيَّةِ يَتَعَلَّقُ بِسِياقِ الآيَةِ الْمَدْروسَة، فَإِنَّ موسى- عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلام- ما قالَ: ﴿**وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّها عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَني إِسْرائيل؟**﴾ إِلّا رَدّاً عَلى كَلامٍ سابِقٍ لِفِرْعَوْن، هُوَ: ﴿**قالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فينا وَليداً وَلَبِثْتَ فينا مِنْ عُمُرِكَ سِنين**﴾[٣٤]. وَعَلَيْه، فَإِنَّ موسى لا يَسْتَطيعُ أَنْ يَنْفِيَ تَرْبِيَةَ فِرْعَوْنَ لَهُ وَهُوَ صَغير، كَما لا يَسْتَطيعُ أَنْ يَنْفِيَ لِباثَهُ في قَصْرِ فِرْعَوْنَ سِنين، وَإِذا لَمْ يَكُنْ في اسْتِطاعَتِهِ نَفْيُ ذلك، فَإِنَّ أَقْصى ما يَسْتَطيعُهُ-في هذا الصَّدَد- أَنْ يُنْكِرَ عَلى فِرْعَوْنَ ما صَنَعَهُ مِنْ تَرْبِيَتِهِ لَهُ في الْوَقْتِ الَّذي كانَ يَسْتَعْبِدُ فيهِ قَوْمَهُ وَيَقْتُلُهُم، لِيَنْفِيَ مِنْ بَعْدُ تَسْمِيَةَ هذا نِعْمَة.

(٥) وَأَمّا آياتُ سورَةِ الأَنْعام الَّتي تَكَرَّرَ فيها: ﴿**هذا رَبّي**﴾ ثَلاثَ مَرّات، فَيُقالُ فيها ما قيلَ في سابِقَتِها، إِذِ الأَرْجَحُ-في رَأْيِ الْقائلينَ بِاسْتِفْهامِيَّةِ هذِهِ الْجُمْلَة[٣٥]- أَنَّ إِبْراهيمَ-عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلام- ما أَرادَ مِن اسْتِفْهامِهِ سِوى الإِنْكار، إِنْكارِ الرُّبوبِيَّةِ عَمّا كانَ يَعْبُدُهُ قَوْمُهُ مِنْ أَجْرامٍ سَماوِيَّة، بِدَليلِ أَنَّهُ كانَ يَعْلَمُ مِنْ قَبْلُ مَسْأَلَةَ أُفولِ تِلْكَ الأَجْرامِ الَّتي أَسَّسَ عَلَيْها بَراءَتَهُ مِنْ إِشْراكِ قَوْمِه، فَيَكونُ صَحيحاً أَنَّهُ ما ساقَ اسْتِفْهامَهُ: ﴿**هذا رَبّي**﴾ إِلّا تَبْكيتاً لِقَوْمِهِ الَّذينَ-في ما يَبْدو- كانوا يَسْمَعونَ هذا الاسْتِفْهام، بِدَليلِ تَوَجُّهِهِ بِالْكَلامِ لَهُمْ بَعْدَ الأُفولِ الثّالِث: ﴿فَلَمّا أَفَلَتْ قالَ: يا قَوْمِ إِنّي بَريءٌ مِمّا تُشْرِكون﴾.

(٦) وَأَمّا اسْتِفْهامُ (أَبي ذَرٍّ)-رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- الْمُتَكَرِّرُ ثَلاثاً-أَيْضاً-: "**وَإِنْ زَنى وَإِنْ سَرَق؟**"، فَهُوَ الآخَرُ لا يَحْسُنُ بِالْقَوْمِ أَنْ يُقَدِّروا لَهُ أَوْ فيهِ أَوْ

مَعَهُ (هَل)، لأَنَّ بِنْيَةَ الاسْتِفْهامِ هُنا قائِمَةٌ عَلى الشَّرْط، وَقَدْ ذَكَروا صَراحَةً أَنَّ (هَلْ) "لا تَدْخُلُ عَلى الشَّرْط،... بِخِلافِ الْهَمْزَة، بِدَليل: ﴿أَفَإِن مِتَّ فَهُمُ الْخالِدون﴾[٣٦]، ﴿أَإِنْ ذُكِّرْتُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُسْرِفون﴾[٣٧]، ﴿أَإِنَّكَ لأَنْتَ يوسُف﴾[٣٨]"[٣٩]. وَتَقْديرُ الاسْتِفْهامِ في الْحَديث: (إِنْ زَنى الْعَبْدُ الْمُوَحِّدُ لِلهِ، وَإِنْ سَرَقَ، ثُمَّ مات، دَخَلَ الْجَنَّةَ؟!)، أَو (إِنْ زَنى الْعَبْدُ الْمُوَحِّدُ لِلهِ، ثُمَّ مات، دَخَلَ الْجَنَّةَ؟ وَإِنْ سَرَقَ الْعَبْدُ الْمُوَحِّدُ لِلهِ، ثُمَّ ماتَ، دَخَلَ الْجَنَّةَ؟!)...

وَكَما نَصَّ (ابْنُ هِشامٍ) صَراحَةً عَلى عَدَمِ دُخولِ (هَلْ) عَلى الشَّرْطِ، نَصَّ صَراحَةً، في الْمَوْضِعِ نَفْسِهِ، عَلى عَدَمِ دُخولِ (هَلْ) عَلى (إِنَّ)[٤٠]، فَيُقالُ: (أَإِنَّكَ مَنْ فَعَلَ كَذا؟)، وَلا يُقال: (هَلْ إِنَّكَ مَنْ فَعَلَ كَذا؟). مِنْ أَجْلِ هذا عَيْنِهِ، كانوا إِذا وَجَدوا أَداةَ اسْتِفْهامٍ تَصْديقِيٍّ "مَحْذوفَةً" مِن اسْتِفْهامٍ مَبْدوءٍ بِـ(إِنَّ)، لَمْ يُقَدِّروا (هَلْ)، فَتَكونُ الأَداةُ الْمَحْذوفَةُ هِيَ (الْهَمْزَة) حَسْب. مِنْ ذلِكَ قَوْلُ رَبِّنا -تَبارَكَ- في (الأَعْراف): ﴿قالوا **إِنَّ لَنا لَأَجْراً إِنْ كُنّا نَحْنُ الْغالِبين**. قالَ نَعَم وَإِنَّكُمْ لَمِنَ الْمُقَرَّبين﴾[٤١]. فَالتَّقْديرُ الْوَحيدُ هُنا -في ما يَرَوْنَ- هُوَ: (أَإِنَّ لَنا لأَجْراً إِنْ كُنّا نَحْنُ الْغالِبين؟)، لأَنَّهُ لا يُقالُ في العَرَبِيَّة: (هَلْ إِنَّ...؟). وَقَدْ صَدَّقَ الْقُرْآنُ الْعَظيمُ تَقْديرَهُمْ هذا، فَجاءَتِ الْعِبارَةُ نَفْسُها في (الشُّعراء) بِظُهورِ (الْهَمْزَةِ) لا (هَلْ): ﴿قالوا لِفِرْعَوْنَ **إِئِنَّ لَنا لَأَجْراً إِنْ كُنّا نَحْنُ الْغالِبين**. قالَ نَعَم وَإِنَّكُمْ إِذاً لَمِنَ الْمُقَرَّبين﴾[٤٢].

أَخْلُصُ إِلى الْقَوْل: إِنَّنا إِذا ارْتَأَيْنا مُرْتَأىً يُخالِفُ تَوَجُّهاتِ النُّحاة، فَخالَفْناهُمْ في مَسْأَلَةِ أَصالَةِ (هَمْزَةِ الاسْتِفْهامِ) وَفي كَوْنِها أَمَّ الْباب -مَثَلاً-، وَأَرَدْنا الاسْتِدْراكَ وَالرَّدّ، فَأَوَّلُ ما يَجِبُ أَن نَعْرِفَهُ بِالضَّبْطِ مُنْطَلَقُهُمُ الَّذي أَسَّسوا عَلَيْهِ أَصالَةَ الْهَمْزَةِ أَوْ أُمومَتَها. فَالأَسْبابُ الَّتي دَفَعَتْهُمْ إِلى "تَصَوُّرِ" تِلْكَ الأَصالَة، هِيَ -لا غَيْرُها- الْمُفْتَقِرَةُ إِلى الْمُناقَشَةِ وَالتَّمْحيصِ وَالتَّقْليب،

الرَّدُّ يَبْدَأُ مِنْ ههُنا لا مِنْ أَيِّ مَكانٍ آخَر. وَمَعْلومٌ أَنَّ (سيبَوَيْهِ) قالَ في (أَلِفِ الاسْتِفْهام): إِنَّها "**حَرْفُ الاسْتِفْهامِ الَّذي لا يَزولُ عَنْهُ إِلى غَيْرِه**، وَلَيْسَ لِلاسْتِفْهامِ في الأَصْلِ غَيْرُه. وَإِنَّما تَرَكوا الأَلِفَ في مَنْ، وَمَتى، وَهَلْ، وَنَحْوِهِنَّ حَيْثُ أَمِنوا الالْتِباس..."(٤٣).

فَإِذا صَحَّ وَثَبَتَ أَنَّ هَمْزَةَ الاسْتِفْهامِ-كَما قالوا- هِيَ أَداةُ الاسْتِفْهامِ الْوَحيدَةُ الْمُمْحَضَةُ لِلاسْتِفْهامِ، فَقَدْ يَصِحُّ أَنْ يُؤَسَّسَ عَلَيْهِ كَوْنُها أُمَّ أَدَواتِ الاسْتِفْهام، لكِنْ، هَلِ (الْهَمْزَةُ) هِيَ-حَقّاً وَصِدْقاً- كَما قالوا؟ وَأَحْسَبُ أَنَّهُ يَتَّصِلُ بِعُرْوَةٍ وَثيقَةٍ مِنْ هذا، أَنَّهُمْ ما قالوا في الْهَمْزَةِ ما قالوا، إِلّا بَعْدَ أَنْ قالوا بِمَجيءِ (هَلْ) لِغَيْرِ الاسْتِفْهام: "فَتَكونُ بِمَعْنى (قَدْ) كَقَوْلِهِ-عَزَّ وَجَلَّ-: ﴿هَلْ أَتى عَلى الإِنْسانِ حينٌ مِنَ الدَّهْرِ﴾(٤٤)، أَيْ: قَدْ أَتى عَلى الإِنْسان... وَتَكونُ بِمَعْنى (إِنَّ)، كَقَوْلِهِ-عَزَّ وَجَلَّ-: ﴿وَالْفَجْرِ. وَلَيالٍ عَشْر. وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ. وَاللَّيْلِ إِذا يَسْرِ(٤٥). هَلْ في ذلِكَ قَسَمٌ لِذي حِجْرٍ﴾(٤٦)، مَعْناهُ: إِنَّ في ذلِكَ قَسَماً لِذي حِجْر. وَتَكونُ بِمَعْنى (ما)، كَقَوْلِهِ-عَزَّ وَجَلَّ-: ﴿هَلْ يَنْظُرونَ إِلّا السّاعَةَ﴾، مَعْناهُ: ما يَنْظُرونَ إِلّا السّاعَة. وَقال: ﴿هَلْ جَزاءُ الإِحْسانِ إِلّا الإِحْسان﴾(٤٧)،"(٤٨). فَأَحْسَبُ أَنَّ قَوْلَهُمْ بِأَنَّ هَمْزَةَ الاسْتِفْهامِ لا تَجيءُ لِغَيْرِ الاسْتِفْهام، وَبِأَنَّ (هَلْ) تَأْتي لِمَعانٍ أُخْرى غَيْرِ الاسْتِفْهام، مُحْتاجٌ لِرَجْعِ نَظَر(٤٩).

الهوامش:

(١) أَنْجَزْتُ هذا الْبَحْثَ في أَثْناءِ إجازَةِ التَّفَرُّغِ الْعِلْمِيِّ (٢٠١٥/٢٠١٦م) الَّتي قَضَيْتُها في قِسْمِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَآدابِها، مِنْ كُلِّيَّةِ الْعُلومِ الإِنْسانِيَّةِ وَالاجْتِماعِيَّة، مِنْ جامِعَةِ الإِماراتِ الْعَرَبِيَّةِ الْمُتَّحِدَة.

(٢) تَتَكَوَّنُ (هَمْزَةُ الاسْتِفْهامِ)، في الْحَقيقَةِ الصَّوْتِيَّةِ، مِنْ صامِتٍ هُوَ الْهَمْزَة، فَصائِتٍ قَصيرٍ هُوَ الْفَتْحَةُ الْقَصيرَة، هكَذا: (أَ-).

(٣) فَيْصَل صَفا، تَأَمُّلاتٌ في حُكْمِ اخْتِصاصِ (أَلِفِ) الاسْتِفْهامِ بِالْحَذْف، حَوْلِيّات الْجامِعَةِ التّونسِيَّة، الْعَدَد (٤٠)، ١٩٩٦، ص٢٩.

(٤) نَسَبَ سيبَوَيْهِ الْبَيْتَ لِعُمَرَ بْنِ أَبي رَبيعَة (انظر: سيبَوَيْه، أَبو بِشْر عَمْرو بْنُ عُثْمان بن قنبر، الْكِتاب: كِتابُ سيبَوَيْه، تَحْقيق وَشَرْح: عبد السَّلام محمَّد هارون، د.ط، ١٧٥/٣، مكتبة الخانجي، القاهِرَة، ١٤١٢ه-١٩٩٢م). وَرِوايَةُ الْبَيْتِ في الدّيوانِ عَلى النَّحْو:

فَوَاللهِ ما أَدْري وَإِنّي لَحاسِبٌ ... بِسَبْعٍ رَمَيْتُ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمانِ

(عُمر بن أَبي رَبيعَة، ديوانُ عُمَرَ بْنِ أَبي رَبيعَة، د. ط، رقم القصيدة: (٣٩١)، ص٢٠٩، دارُ الْقَلَم، بَيْروت-لُبْنان، د.ت).

(٥) الْكُمَيْت، ديوانُ الْكُمَيْتِ بْنِ زَيْدٍ الأَسَدِيّ، جَمْع وَشَرْح وَتَحْقيق: محمَّد نَبيل طريفي، ط١، ص٥١٢، دار صادِر، بَيْروت، ٢٠٠٠م. وَإِضافَةً إِلى الرِّوايَةِ الْمُثْبَتَةِ في مَتْنِ الْبَحْث، **يُرْوى الشَّطْرُ الثّاني-في الْمَوْطِنِ نَفْسِهِ مِنَ الدّيوان- بِهَمْزَةِ الاسْتِفْهام:** (... وَلا لَعِباً مِنّي، **أَذو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟**).

(٦) هكَذا أَثْبَتَهُ (فَيْصَل صَفا) نَقْلاً عَنْ (شَرْح ديوان عمر بْنِ أَبي رَبيعَة، ص٤٢٣)، وَالَّذي وَجَدتُّهُ هُناك: (عَدَدَ **النَّجْمِ**) لا (عَدَدَ **الرُّسل**) (انظر: محمَّد محيي الدّين عبد الحميد، شَرْح ديوانِ عُمَرَ بْنِ أَبي رَبيعَةَ

الْمَخْزومِيّ، ط١، ص٤٢٣، القَصيدة: (٢٦٢)، مطبعة السَّعادَة، مِصْر، ١٣٧١هـ-١٩٥٢م).

ثُمَّ قالوا: تُحِبُّها؟ قُلْتُ: بَهْراً ... عَدَدَ **النَّجْمِ** وَالْحَصى وَالتُّرابِ

(٧) الشُّعَراء ٢٦ : ٢٢.

(٨) الأَنْعام ٦ : ٧٥-٧٨.

(٩) الْبَقَرَة ٢ : ٦.

(١٠) البُخاري، أَبو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْماعيل (٢٥٦هـ)، صَحيحُ الْبُخارِيّ، ط١، كِتابُ اللِّباس، باب الثِّيابِ الْبيض (الْباب ٢٤)، رقم الحَديث: (٥٨٢٧)، دار ابْنِ كَثير، دِمَشْق-بَيْروت، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

(١١) انظر: ابن هشام الأَنْصارِيّ، مُغْني اللبيب عن كتب الأَعاريب: ١/٧٥-٨١.

(١٢) فَيْصَل صَفا، تَأَمُّلاتٌ في حُكْمِ اخْتِصاصِ (أَلِفِ) الاسْتِفْهامِ بِالْحَذْف، حَوْلِيّات الْجامِعَةِ التّونسِيَّة، الْعَدَد (٤٠)، ١٩٩٦، ص٣٥.

(١٣) انظر: سمير شريف ستيتيَّة، الشرط والاستفهام في الأساليب العربيَّة، ط١، دار القلم لِلنَّشر والتَّوزيع، دبيّ-الإمارات العربيَّة المتَّحدة، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م، ص١٠٠.

(١٤) فَيْصَل صَفا، تَأَمُّلاتٌ في حُكْمِ اخْتِصاصِ (أَلِفِ) الاسْتِفْهامِ بِالْحَذْف، حَوْلِيّات الْجامِعَةِ التّونسِيَّة، الْعَدَد (٤٠)، ١٩٩٦، ص٣٥.

(١٥) برجشتراسر، التَّطَوُّرُ النَّحْويّ للغة العربيَّة: ص١٦٥. عَلى أَنَّهُ يُشيرُ في المَوْطِنِ نَفْسِهِ إِلى أَنَّ بَعْضَ اللُّغاتِ يُمَيِّزُ الاسْتِفْهامَ مِنَ الإِخْبار بِتَخالُفٍ في تَرْتيب الكَلِمات، كَما في الفَرَنْسِيَّةِ وَالإِنْجليزِيَّةِ وَالأَلْمانِيَّة. وَأَمّا اللاتينِيَّةُ وَالتُّرْكِيَّةُ فَفيهِما أَدَواتٌ خاصَّةٌ بِالاسْتِفْهامِ تُقابِلُ "هَمْزَةَ الاسْتِفْهامِ" في العَرَبِيَّة.

(١٦) السّابِق نفسه.

(١٧) ابن مالك، شواهد التَّوضيح والتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح: ص١٤٧. وَانظُرْ في إِثْباتِ أَصالَةِ الاسْتِفْهامِ التَّصْديقِيِّ الْخالي مِنْ أَيِّ أَداة: عُمر يوسُف عُكاشة، رَجْعُ النَّظَرِ في بَعْضِ مَسائِلِ الاسْتِفْهام، مجلَّة اتِّحادِ الْجامِعاتِ الْعَرَبِيَّةِ للآداب، الْمُجَلَّد الْعاشِر، الْعَدَد الثّاني ب، ١٤٣٤ه/٢٠١٣م، ص١٥٤١-١٥٤٤.

(١٨) انظُرْ: عُمر يوسُف عُكاشة، تَجْديدُ الْقَوْلِ في بَعْضِ قَضايا الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ النَّوْعِيِّ في اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّة، مَجَلَّة (دِراسات)، الْعُلوم الإِنْسانِيَّة وَالاجْتِماعِيَّة، الْمُجَلَّد ٤١، الْعَدَد ٣، ٢٠١٤، ص٧٥٢.

(١٩) ابن هشام الأَنْصارِيّ، مُغْني اللبيب عن كتب الأَعاريب: ٢٠/٣.

(٢٠) الْحَشْر ٥٩ : ٦.

(٢١) الْعِزُّ بْنُ عَبْدِ السَّلام، عِزُّ الدّين عَبْدُ الْعَزيز بْنُ عَبْدِ السَّلام الشّافِعِيّ (٦٦٠ه)، الإِشارَةُ إِلى الإِيجاز في بَعْضِ أَنْواعِ الْمَجاز، ص٤، دارُ الْحَديث، الْقاهِرَة، د.ت.

(٢٢) سيبَوَيْه، أَبو بِشْر عَمْرو بن عثمان بن قَنبر (١٨٠ه)، الكِتاب، تَحْقيق وَشَرْح: عبد السَّلام محمَّد هارون: ٣٢٢/٣، مكتبة الخانجي بالقاهِرَة، ١٤١٢ه-١٩٩٢م.

(٢٣) داود عبده، دِراساتٌ في عِلْمِ أَصْواتِ العربيَّة "الجزء الأَوَّل": ص١١٥، ط٢، دار جرير لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزيع، ١٤٣١ه- ٢٠١٠م.

(٢٤) ابن هشام الأَنْصارِيّ، مُغْني اللبيب عن كتب الأَعاريب: ٧٢/١.

(٢٥) ابن هشام الأَنْصارِيّ، مُغْني اللبيب عن كتب الأَعاريب: ٣٢٤/٤. ذَكَرَ (الرَّضِيّ) أَنَّهُ رُبَّما تَأْتي (هَلْ) قَبْلَ (أَم) الْمُتَّصِلَة وَلَكِنْ عَلى شُذوذ (انظر: الرَّضِيّ، شَرْحُ الرَّضِيّ لِكافِيَة ابْنِ الْحاجِب، دِراسَة وَتَحْقيق: يَحْيى بشير مصري، ط١، ١٣٣٥/٢، جامِعَة الإِمامِ مُحَمَّدِ بْنِ سعود-

عمادة البحث العِلْمِيّ، سِلْسِلَةُ نَشْرِ الرَّسائِلِ الْجامِعِيَّة: (١٥)، المملكة العربيَّة السّعودِيَّة، ١٤١٧ه-١٩٩٦م).

(٢٦) الْمُرادِيّ، الْحَسَن بن قاسِم (٧٤٩ه)، الْجَنى الدّاني في حُروفِ الْمَعاني، تَحْقيق: فخر الدّين قباوة ومُحَمَّد نَديم فاضِل، ط١، ص٣٤١، دار الكُتُبِ العِلْمِيَّة: بَيْروت-لُبْنان، ١٤١٣ه-١٩٩٢م.

(٢٧) ابن هشام الأنصارِيّ، مُغْني اللبيب عن كتب الأَعاريب: ٣٢٨/٤.

(٢٨) الرَّضِيّ، مُحَمَّد بْن الْحَسَنِ الأَستراباذِيّ (٦٨٨ه)، شَرْحُ الرَّضِيّ لِكافِيَة ابْنِ الْحاجِب، دِراسَة وَتَحْقيق: حسن بن محمَّد بن إبراهيم الحفظي وَيَحْيى بشير مصري، ط١، ١٣٩١/٢، جامِعَة الإِمامِ مُحَمَّدِ بْنِ سعود- عمادة البحث العِلْمِيّ، سِلْسِلَةُ نَشْرِ الرَّسائِلِ الْجامِعِيَّة: (١٣) وَ(١٥)، المملكة العربيَّة السّعودِيَّة، ١٤١٧ه-١٩٩٦م.

(٢٩) سيبَوَيْه، الْكِتاب: ٩٩/١.

(٣٠) ابن هشام الأنصارِيّ، مُغْني اللبيب عن كتب الأَعاريب: ٣٢٦/٤-٣٢٧.

(٣١) الْقُرْطُبِيّ (٦٧١ه)، أَبو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَد الأَنْصارِيّ، الْجامِعُ لأَحْكامِ الْقُرْآن: ٩٥/١٣-٩٦، وِزارَةُ الثَّقافَةِ وَالإِرْشادِ الْقَوْمِيّ، دار الكُتُب المِصْرِيَّة، الْجُمْهورِيَّةُ الْعَرَبِيَّةُ الْمُتَّحِدَة، ١٣٨٤ه-١٩٦٤م.

(٣٢) فاضل صالح السّامرّائِيّ، مَعاني النَّحْو: ٢٤٧/٤.

(٣٣) رُبَّما أَوْحى كَلامُ النُّحاةِ هذا لــ(برجشتراسر) أَنْ يَذْهَبَ إِلى الْقَوْلِ إِنَّ (هَلْ): "أَشَدُّ قُوَّةً في الاسْتِفْهامِ. وَقَد تَرْمُزُ إِلى أَنَّ السّائِلَ يَتَوَقَّعُ الْجَوابَ بِــ(لا)، وَلِذلِكَ قَد تَقَعُ بَعْدَها (مِن) الخاصَّةُ بِالسَّلْب. مِثالُهُ مِنَ القُرْآن: ﴿هَلْ مِن مَزيد﴾، فَكَأَنَّ مَعْناها: (ما مِن مَزيد)" (برجشتراسر، التَّطَوُّر النَّحْوِيّ: ص١٦٦) وَقَدْ صَحَّحَ كَلامَهُ (فاضل السّامَرّائِيّ) (انظر: فاضل صالح السّامَرّائِيّ، مَعاني النَّحْو: ٢٥٠/٤-٢٥٢).

(٣٤) ابن هشام الأنصاريّ، مُغْني اللَّبيب عن كتب الأَعاريب: ٣٣٣/٤-٣٣٤. مُحَصِّلَةُ رَأْيِ (ابْنِ هِشامٍ) أَنَّ الْهَمْزَةَ لا يُرادُ بِالاسْتِفْهامِ بِها النَّفْيُ ابْتِداءً، وَعِنْدَهُ أَنَّ **الْهَمْزَةَ تَكونُ لِلْإِنْكارِ لا لِلنَّفْيِ**، وَالإِنْكارُ بِالْهَمْزَةِ هُوَ أَحَدُ إِنْكارَيْن: "إِنْكارٌ عَلى مَنِ ادَّعى وُقوعَ الشَّيْءِ، وَيَلْزَمُ مِنْ هذا النَّفْيُ، وَإِنْكارٌ عَلى مَنْ أَوْقَعَ الشَّيْءَ، وَيَخْتَصّانِ بِالْهَمْزَةِ، وَإِنْكارٌ لِوُقوعِ الشَّيْءِ، وَهذا هُوَ مَعْنى النَّفْيِ، وَهُوَ الَّذي تَنْفَرِدُ بِهِ (هَلْ) عَنِ الْهَمْزَةِ" (ابْنُ هِشام الأنصاريّ، مُغْني اللَّبيب عَنْ كُتُب الأَعاريب: ٣٣٥/٤)، وَمِنَ الإِنْكارِ الأَوَّلِ قَوْلُ مَوْلانا-سُبْحانَهُ-: ﴿أَفَأَصْفاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنين﴾، فَهِيَ هُنا "لِلإِنْكارِ عَلى مُدَّعي ذلكَ، وَيَلْزَمُ مِنْ ذلكَ الانْتِفاء، لا أَنَّها لِلنَّفْيِ ابْتِداء" (ابْنُ هِشام الأنصاريّ، مُغْني اللَّبيب عَنْ كُتُب الأَعاريب: ٣٣٣/٤). وَأَمّا مِثالُ الإِنْكارِ بِالْهَمْزَةِ عَلى مَنْ أَوْقَعَ الشَّيْءَ، فَذلكَ إِذا كانَ بِمَعْنى "ما كانَ يَنبَغي لَكَ أَنْ تَفْعَلَ، نَحْوَ: أَتَضْرِبُ زَيْداً وَهُوَ أَخوك" (ابْنُ هِشام الأنصاريّ، مُغْني اللَّبيب عَنْ كُتُب الأَعاريب: ٣٣٤/٤). وَبِاخْتِصارِ ما قالَهُ (ابْنُ هِشام): **الْهَمْزَةُ لِلإِنْكار، وَ(هَلْ) لِلنَّفْي**.

(٣٥) الشُّعَراء ٢٦ : ١٨.

(٣٦) يَسْتَقِرُّ في قَناعَةِ الْباحِثِ أَنَّ ﴿**هذا رَبّي**﴾ في الآياتِ لَيْسَتْ سِوى إِخْبار، دَليلُ هذا أَنَّ عِبارَةَ ﴿**هذا رَبّي**﴾ الْمَذْكورَةَ ثالثاً، أُتْبِعَتْ مُباشَرَةً بِعِبارَةٍ مُكافِئَةٍ لَها مُرَجَّحٍ فيها الْخَبَر، وَهِيَ قَوْلُهُ: ﴿**هذا أَكْبَر**﴾. فَلأَنَّ هذِهِ الْعِبارَةَ الأَخيرَةَ مِمّا قَدْ لا يُشَكُّ في خَبَرِيَّتِها، وَهِيَ آتِيَةٌ عَلى النَّمَطِ التَّرْكيبِيِّ نَفْسِهِ الَّذي عَلَيْهِ قَوْلُهُ: ﴿**هذا رَبّي**﴾، وَتَعْقِبُها مُباشَرَةً هكَذا: ﴿**هذا رَبّي. هذا أَكْبَر**﴾، أُرَجِّحُ أَنْ يَكونَ هذانِ الْكَلامانِ الْمُتَتاليانِ الآتِيانِ وِفاقاً لِلتَّرْكيبِ اللُّغَوِيِّ نَفْسِهِ مُتَشابِهَيْن، أَيْ: خَبَرِيَّيْن، فَلا اسْتِفْهامَ في ﴿**هذا رَبّي**﴾.

(٣٧) الأنبياء ٢١ : ٣٤.
(٣٨) يس ٣٦ : ١٩.
(٣٩) يوسُف ١٢ : ٩٠.
(٤٠) ابن هشامٍ الأنصارِيّ، مُغْني اللبيب عن كتب الأَعاريب: ٣٢٨/٤-٣٢٩.
(٤١) ابن هشامٍ الأَنْصارِيّ، مُغْني اللبيب عن كتب الأَعاريب: ٣٢٨/٤.
(٤٢) الأَعْراف ٧ : ١١٣-١١٤.
(٤٣))لشُّعراء ٢٦ : ٤١-٤٢.
(٤٤) سيبَوَيْه، الْكِتاب: ٩٩/١.
(٤٥) الإِنْسان ٧٦ : ١.
(٤٦) في الأَصْلِ بِالْياء: (يَسْري).
(٤٧) الفَجْر ٨٩ : ١-٥.
(٤٨) الرّحمن ٥٥ : ٦٠.
(٤٩) الهَرَوِيّ، عَلِيّ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّحْوِيّ (٤١٥ه)، الأُزْهِيَّة في عِلْمِ الْحُروف، تَحْقيق: عبد المُعين الملّوحي: ص٢٠٨-٢١٠، مَطْبوعات مَجْمَعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّة، دِمَشْق، ١٤١٣ه-١٩٩٣م.
(٥٠) دَرَسَ (فاضل صالح السّامرّائِيّ) مَسْأَلَةَ النَّفْيِ بِـــ(هَلْ)، وَخَلَصَ إِلى أَنَّ النَّفْيَ بِها "لَيْسَ نَفْياً مَحْضاً، بَلْ هُوَ اسْتِفْهامٌ أُشْرِبَ مَعْنى النَّفْي، فَقَدْ يَكونُ مَعَ النَّفْيِ تَعَجُّبٌ أَوِ اسْتِنْكار، أَوْ غَيْرُ ذلكَ مِنَ الْمَعاني، فَقَوْلُهُ- تَعالى- مَثَلاً: ﴿هَلْ تَرَبَّصونَ بِنا إِلّا إِحْدى الْحُسْنَيَيْنِ﴾ (التَّوْبَة :٥٢) يَخْتَلِفُ عَنْ قَوْلِنا: (ما تَرَبَّصونَ بِنا إِلّا إِحْدى الْحُسْنَيَيْنِ)، فَإِنَّ الأولى لَيْسَتْ نَفْياً خالِصاً، فَإِنَّ فيها مِنَ التَّحَدّي وَالاسْتِخْفافِ ما لا يُؤَدّيهِ النَّفْيُ الْمَحْض" (فاضل صالح السّامرّائِيّ، مَعاني النَّحْو: ٢٤٣/٤-٢٤٥).

الْمَصادِرُ وَالْمَراجِع

- الْقُرْآنُ الْكَريم.
- البُخاري، أَبو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْماعيل (٢٥٦ه)، صَحيحُ الْبُخارِيّ، ط١، دار ابْنِ كَثير، دِمَشْق-بَيْروت، ١٤٢٣ه-٢٠٠٢م.
- برجشتراسر، التَّطَوُّرُ النَّحْوِيُّ لِلُّغَةِ الْعَرَبِيَّة، أَخْرَجَهُ وَصَحَّحَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْه: رَمَضان عبد التَّوّاب، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهِرَة، ١٤١٤ه-١٩٩٤م.
- داود عبده، دِراساتٌ في عِلْمِ أَصْواتِ العربيَّة "الجزء الأَوَّل"، ط٢، دار جرير لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزيع، ١٤٣١ه- ٢٠١٠م.
- الرَّضِيّ، مُحَمَّد بْن الْحَسَنِ الأَستراباذِيّ (٦٨٨ه)، شَرْحُ الرَّضِيّ لِكافِيَة ابْنِ الْحاجِب، دِراسَة وَتَحْقيق: حسن بن محمَّد بن إبراهيم الحفظي وَيَحْيى بشير مصري، ط١، جامِعَة الإِمامِ مُحَمَّدِ بْنِ سعود-عمادة البحث العِلْمِيّ، سِلْسِلَةُ نَشْرِ الرَّسائِلِ الْجامِعِيَّة: (١٣) وَ(١٥)، المملكة العربيَّة السّعودِيَّة، ١٤١٧ه-١٩٩٦م.
- سمير شريف ستيتيَّة، الشرط والاستفهام في الأساليب العربيَّة، ط١، دار القلم لِلنَّشر والتَّوزيع، دبيّ-الإمارات العربيَّة المتَّحدة، ١٤١٦ه-١٩٩٥م.
- سيبَوَيْه، أَبو بِشْر عَمْرو بْنُ عُثْمان بن قنبر (١٨٠ه)، الْكِتاب: كِتابُ سيبَوَيْه، تَحْقيق وَشَرْح: عبد السَّلام محمَّد هارون، د.ط، مكتبة الخانجي، القاهِرَة، ١٤١٢ه-١٩٩٢م.
- الْعِزُّ بْنُ عَبْدِ السَّلام، عِزُّ الدّين عَبْدُ الْعَزيزِ بْنُ عَبْدِ السَّلام الشّافِعِيّ (٦٦٠ه)، الإِشارَةُ إِلى الإِيجاز في بَعْضِ أَنْواعِ الْمَجاز، دارُ الْحَديث، الْقاهِرَة، د.ت.

– عُمر بن أَبي رَبيعَة (٩٣ه)، ديوانُ عُمَرَ بْنِ أَبي رَبيعَة، د. ط، دارُ الْقَلَم، بَيْروت–لُبْنان، د.ت.

– عُمر يوسُف عُكاشة، تَجْديدُ الْقَوْلِ في بَعْضِ قَضايا الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ النَّوْعِيِّ في اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّة، مَجَلَّة (دِراسات)، الْعُلوم الإِنْسانِيَّة وَالاجْتِماعِيَّة، الْمُجَلَّد ٤١، الْعَدَد ٣، ٢٠١٤، ص٧٤٨–٧٦٢.

– عُمر يوسُف عُكاشة، رَجْعُ النَّظَرِ في بَعْضِ مَسائِلِ الاسْتِفْهام، مجلَّة اتِّحادِ الْجامِعاتِ الْعَرَبِيَّةِ للآداب، الْمُجَلَّد الْعاشِر، الْعَدَد الثّاني ب، ١٤٣٤ه/٢٠١٣م، ص١٥٣٩–١٥٧٩.

– فاضِل صالِح السّامَرّائِيّ، مَعاني النَّحْو، ط١، دار الفكر للطّباعَة وَالنَّشْر وَالتَّوْزيع،عَمّان/الأُرْدُنّ، ١٤٢٠ه–٢٠٠٠م.

– فَيْصَل صَفا، تَأَمُّلاتٌ في حُكْمِ اخْتِصاصِ (أَلِفِ) الاسْتِفْهامِ بِالْحَذْف، حَوْلِيّات الْجامِعَةِ التّونسِيَّة، الْعَدَد (٤٠)، ١٩٩٦، ص٢٩–٤١.

– الْقُرْطُبِيّ، أَبو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَد الأَنْصارِيّ (٦٧١ه)، الْجامِعُ لأَحْكامِ الْقُرْآن، وِزارَةُ الثَّقافَةِ وَالإِرْشادِ الْقَوْمِيّ، دار الكُتُب المِصْرِيَّة، الْجُمْهورِيَّةُ الْعَرَبِيَّةُ الْمُتَّحِدَة، ١٣٨٤ه–١٩٦٤م.

– الْكُمَيْت، الْكُمَيْتُ بْنُ زَيْدٍ الأَسَدِيّ (١٢٦ه)، ديوانُ الْكُمَيْتِ بْنِ زَيْدٍ الأَسَدِيّ، جَمْع وَشَرْح وَتَحْقيق: محمَّد نَبيل طريفي، ط١، دار صادِر، بَيْروت، ٢٠٠٠م.

– ابن مالك، جَمال الدّين الأَندلسِيّ (٦٧٢ه)، شواهد التَّوضيح والتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، تحقيق: طه مُحْسِن، ط٢، مكتبة ابن تيمية، ١٤١٣ه.

- محمَّد محيي الدّين عبد الحميد، شَرْح ديوانِ عُمَرَ بْنِ أَبي رَبيعَةَ الْمَخْزومِيّ، ط١، مطبعة السَّعادَة، مِصْر، ١٣٧١ه-١٩٥٢م.
- الْمُرادِيّ، الْحَسَن بن قاسِم (٧٤٩ه)، الْجَنى الدّاني في حُروفِ الْمَعاني، تَحْقيق: فخر الدّين قباوة ومُحَمَّد نَديم فاضِل، ط١، دار الكُتُبِ العِلْمِيَّة: بَيْروت-لُبْنان، ١٤١٣ه-١٩٩٢م.
- الهَرَوِيّ، عَلِيّ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّحْوِيّ (٤١٥ه)، الأُزْهِيَّة في عِلْمِ الْحُروف، تَحْقيق: عبد المُعين الملّوحي، مَطْبوعات مَجْمَعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّة، دِمَشْق، ١٤١٣ه-١٩٩٣م.
- ابْنُ هِشامٍ الأَنْصارِيّ، جمال الدّين عبد الله بن يوسف (٧٦١ه)، مُغْني اللَّبيب عَنْ كُتُبِ الأَعاريب، تَحْقيق وَشَرْح: عبد اللَّطيف محمَّد الخَطيب، ط١، الْمَجْلِسُ الْوَطَنِيُّ لِلثَّقافَةِ وَالْفُنونِ وَالآداب، السِّلْسِلَة التُّراثِيَّة: (٢١)، الْكُوَيْت، ١٤٢١ه/٢٠٠٠م.

النَّفْيِ تَعَجُّبٌ أَوِ اسْتِنْكار، أَوْ غَيْرُ ذلكَ مِنَ الْمَعاني، فَقَوْلُهُ-تَعالى- مَثَلاً: ﴿هَلْ تَرَبَّصونَ بِنا إِلّا إِحْدى الْحُسْنَيَيْنِ﴾ (التَّوْبَة :٥٢) يَخْتَلِفُ عَنْ قَوْلِنا: (ما تَرَبَّصونَ بِنا إِلّا إِحْدى الْحُسْنَيَيْنِ)، فَإِنَّ الأولى لَيْسَتْ نَفْياً خالِصاً، فَإِنَّ فيها مِنَ التَّحَدّي وَالاسْتِخْفافِ ما لا يُؤَدّيهِ النَّفْيُ الْمَحْض" (فاضل صالح السّامرّائِيّ، مَعاني النَّحْو: ٤/٢٤٣-٢٤٥).